



Distr.
GENERAL

A/36/755
5 December 1981
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السادسة والثلاثون
البند ٥٤ من جدول الأعمال

الاتفاق على ترتيبات دولية فعّالة لاعطاء الدول غير
الحائزة للأسلحة النووية ضمانات ضد استعمال الأسلحة
النووية أو التهديد باستعمالها

تقرير اللجنة الأولى

المقرر : السيد اليايهو ماكونسن (اثيوبيا)

أولا - مقدمة

- ١ - أدرج البند الممنون "الاتفاق على ترتيبات دولية فعّالة لاعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها : تقرير لجنة نزع السلاح" في جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والثلاثين عملا بقرار الجمعية العامة ١٥٥/٣٥ المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ .
- ٢ - وقررت الجمعية العامة في جلستها العامة ٤ المعقودة في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨١ ، بناءً على توصية المكتب ، إدراج هذا البند في جدول أعمالها وإحالتها إلى اللجنة الأولى .
- ٣ - وقررت اللجنة الأولى في جلستها ٢ المعقودة في ٧ تشرين الأول/أكتوبر إجراء مناقشة عامة موحدة بشأن البنود المحالة إليها والخاصة بنزع السلاح وهي البنود من ٣٥ إلى ٥٦ والبنودان ١٢٨ و ١٣٥ . وقد أجريت المناقشة العامة لهذه البنود في الجلسات من ٣ إلى ٢٦ المعقودة في الفترة من ١٩ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١ (انظر A/C.1/36/PV.3-26) .
- ٤ - وكان معروضا على اللجنة ، فيما يتصل بالبند ٥٤ ، تقرير لجنة نزع السلاح (١) .

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السادسة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٧

(A/36/27)

.../...

81-34995

ثانيا - النظر في مشروع القرار A/C.1/36/L.17 و Rev.1

٥ - في ١٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨١ قد مت باكستان مشروع قرار (A/C.1/36/L.17) قامت
بمعرضه في الجلسة ٣٥ المعقودة في ١٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨١ . وفيما يلي نص مشروع القرار :

" ان الجمعية العامة ،

" ان تضع في اعتبارها الحاجة الى تبيد ما تشعربه دول العالم من قلق مشروع
فيما يتعلق بضمان أمن دائم لشعوبها ،

" واقتناعا منها بأن الأسلحة النووية تشكل أعظم خطر يهدد البشرية وبقاء الحضارة ،

" وان يساورها بالغ القلق ازاء التصعيد المستمر لسباق التسلح ، لاسيما سباق
التسلح النووي ، والخطر المتزايد المتمثل في امكانية استعمال الأسلحة النووية أو التهديد
باستعمالها ،

" واقتناعا منها بأن نزع السلاح النووي والتخلص الكامل من الأسلحة النووية أمران
أساسيان لازالة خطر الحرب النووية ،

" وان تأخذ في اعتبارها مبدأ عدم استعمال القوة أو التهديد باستعمالها المنصوص
عليه في ميثاق الأمم المتحدة ،

" وان يساورها بالغ القلق ازاء أى احتمال لاستعمال الأسلحة النووية أو التهديد
باستعمالها ،

" وان تسلّم بأن هناك حاجة لحماية استقلال الدول غير الحائزة للأسلحة النووية
وسلامتها الاقليمية وسيادتها من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ،

" وان ترى أنه لا بد للمجتمع الدولي ، ريثما يتم التوصل الى نزع السلاح النووي على
أساس عالمي ، من وضع تدابير فعّالة لضمان أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد
استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها من أى جهة ،

" وان تدرك أن التدابير الفعّالة لاعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات
ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها يمكن أن تشكل مساهمة ايجابية فسي
منع انتشار الأسلحة النووية ،

" وان تشير الى قرارها ٣٢٦١ زاي (د - ٢٩) المؤرخ في ٩ كانون الأول / ديسمبر
١٩٧٤ ،

" وان تشير كذلك الى قرارها ١٨٩ / ٢١ جم المؤرخ في ٢١ كانون الأول / ديسمبر
١٩٧٦ ،

" وان تضع في اعتبارها الفقرة ٥٩ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة^(٢) التي دعت فيها الدول الحائزة للأسلحة النووية لأن تقوم على سبيل الاستعمال بوضع المناسب من الترتيبات الفعالة لاعطاء ضمانات للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ،

" ورغبة منها في تشجيع تنفيذ الأحكام ذات الصلة للوثيقة الختامية ،

" وان تشير الى قراراتها ٧٢/٣٣ المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ ، و ٨٥/٣٤ المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ ، و ١٥٥/٣٥ المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ ،

" وان تشير كذلك الى الفقرة ١٢ من مرفق قرارها ٤٦/٣٥ ، المتضمن اعلان عقد الثمانينات العقد الثاني لنزع السلاح التي تنص ، في جملة أمور ، على أنه " ينبغي ، من ثم ، أن تبذل لجنة نزع السلاح كل جهد كي تمجّل بالمفاوضات بغية التوصل الى اتفاق ، وكي تقدم نصوصاً متفقاً عليها حيثما أمكن ذلك قبل انعقاد الدورة الاستثنائية الثانية لنزع السلاح " بشأن الترتيبات الدولية الفعالة لاعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ،

" وان ترحب بالمفاوضات المتعمقة المضطلع بها في لجنة نزع السلاح وفريقها العامل المخصص بغية التوصل الى اتفاق بشأن هذا البند ،

" وان تلاحظ ما هو مقدم تحت هذا البند في لجنة نزع السلاح من مشاريع اتفاقية دولية ، بما في ذلك تقرير الفريق العامل المخصص ،

" وان تلاحظ قرار المؤتمر السادس لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز المعقود في هافانا في الفترة من ٣ الى ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧٩ ، وكذلك التوصيات المتعلقة بالموضوع الصادر عن المؤتمرين الحادي عشر والثاني عشر لوزراء خارجية المؤتمر الإسلامي ، التي تدعو لجنة نزع السلاح الى صياغة وعقد اتفاق على أساس دولي لاعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ،

" وان تلاحظ كذلك التأييد العام المعبر عنه في لجنة نزع السلاح وفي الجمعية العامة لوضع اتفاقية دولية لاعطاء الدول غير الحائزة ، للأسلحة النووية ضمانات ضد استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ،

" ١ - تؤكد من جديد الحاجة الساسة للتوصل الى اتفاق بشأن الترتيبات الدولية الفعالة لاعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ؛

" ٢ - تلاحظ مع الارتياح عدم وجود اعتراض ، من حيث المبدأ ، في لجنة نزع السلاح على فكرة وضع اتفاقية دولية لاعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ، بالرغم من عدم احراز تقدم في اللجنة في اتجاه تطوير نهج مشترك يكون مقبولا للجميع ؛

" ٣ - تناشد جميع الدول ، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية ، أن تبدي الارادة السياسية اللازمة للتوصل الى اتفاق بشأن نهج مشترك وخصوصا بشأن صيغة مشتركة يمكن ادراجها في صك دولي ذي طابع ملزم قانونا ؛

" ٤ - توصي بتكريس المزيد من الجهود المكثفة للمضي الى ايجاد مثل هذا النهج المشترك " أو " الصيغة المشتركة " وياجرا المزيد من الدراسة لمختلف النهج البديلة بما في ذلك ، على وجه الخصوص ، النهج التي جرى النظر فيها أثناء دورة لجنة نزع السلاح لعام (١٩٨١) ، من أجل التغلب على الصعوبات ؛

" ٥ - توصي بأن تواصل لجنة نزع السلاح المفاوضات بنشاط بقصد التوصل الى اتفاق مبكر ووضع ترتيبات دولية فعالة ، لاعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ، مع أخذ التأييد الواسع النطاق لعقد اتفاقية دولية في الحسبان وايلاء اعتبار لأية مقترحات أخرى ترمي الى تحقيق الغاية نفسها ؛

" ٦ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السابعة والثلاثين البند الممنون " الاتفاق على ترتيبات دولية فعالة لاعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها " .

٦ - وفي ٢٦ تشرين الثاني / نوفمبر قدمت باكستان مشروعاً منقحاً للقرار (A/C.1/36/L.17/Rev.1) قامت فيه بتعديل الفقرات الثالثة والسادسة والسابعة والسابعة عشرة والثامنة عشرة والتاسعة عشرة من الديباجة والفقرة ٢ من المنطوق ، وأصبح نصها كما يلي :

(أ) الفقرة الثالثة من الديباجة :

" وإن يساورها بالغ القلق ازاء التصعيد المستمر لسباق التسلح ، لاسيما سباق التسلح النووي ، وامكانية استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها " ،

(ب) الفقرة السادسة من الديباجة :

" وإن يساورها بالغ القلق ازاء امكانية استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها " ،

(ج) الفقرة السابعة من الديباجة :

" وان تسلم بالحاجة الى حماية استقلال الدول غير الحائزة للأسلحة النووية وسلامتها الإقليمية وسيادتها من استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ، بما في ذلك استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها " ،

(د) الفقرة السابعة عشرة من الديباجة :

" وان تلاحظ المقترحات المقدمة تحت ذلك البند في لجنة نزع السلاح ، بما في ذلك مشاريع اتفاقية دولية " ،

(هـ) الفقرة الثامنة عشرة من الديباجة :

" وان تحيط علما بقرار المؤتمر السادس لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز المعقود في هافانا في الفترة من ٣ الى ٩ أيلول / سبتمبر ١٩٧٩ ، وكذلك التوصيات المتعلقة بالموضوع الصادرة عن المؤتمرين الحادي عشر والثاني عشر لوزراء خارجية المؤتمر الاسلامي ، التي تدعو لجنة نزع السلاح الى صياغة وعقد اتفاق على أساس دولي لاعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها " ،

(و) الفقرة التاسعة عشرة من الديباجة :

" وان تلاحظ كذلك التأييد المتعب عنه في لجنة نزع السلاح وفي الجمعية العامة لوضع اتفاقية دولية لاعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ، فضلا عما أشير اليه من صعوبات كامنة في وضع نهج مشترك يقبل به الجميع " ،

(ز) الفقرة ٢ من المنطوق :

" تلاحظ مع الارتياح عدم وجود اعتراض ، من حيث الجيد ، في لجنة نزع السلاح على فكرة وضع اتفاقية دولية لاعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ، بالرغم من الاشارة أيضا الى الصعوبات المتعلقة بوضع نهج مشترك يقبل به الجميع " .

٧ - وفي الجلسة ٤٤ المعقودة في ٢٥ تشرين الثاني / نوفمبر اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/G.L.36/L.17/Rev.1 في تصويت مسجل بأغلبية ١٢١ صوتا مقابل لا شيء وامتناع ٤ أعضاء عن التصويت (انظر الفقرة ٨) . وكانت نتيجة التصويت كالاتي :

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، الأرجنتين ، الأردن ، اسبانيا ، استراليا ، اسرائيل ، افغانستان ، اكوادور ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، انغولا ، أوروغواي ، أفغندا ، ايران ، ايرلندا ، ايسلندا ، ايطاليا ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، باكستان ، البحرين ، البرازيل ، بربادوس ، البرتغال ، بلجيكا ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بنما ، بنن ، بورما ، بوروندي ، بولندا ، بوليفيا ، بيرو ، تايلند ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ، تشاد ، تشيكوسلوفاكيا ، توغو ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية افريقيا الوسطى ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، جيبوتي ، الدانمرك ، رومانيا ، زائير ، زامبيا ، سان تومي وبرينسيبي ، سرى لانكا ، سنغافورة ، السنغال ، سوازيلند ، السودان ، سورينام ، السويد ، سيراليون ، شيلي ، الصومال ، الصين ، العراق ، عمان ، غابون ، غانا ، غواتيمالا ، غيانا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، فرنسا ، الفلبين ، فنزويلا ، فنلندا ، فيجي ، فييت نام ، قبرص ، قطر ، كمبودشيا الديمقراطية ، كندا ، كوا ، الكونغو ، الكويت ، كينيا ، لبنان ، مالطة ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، ملديف ، المملكة العربية السعودية ، منغوليا ، موريتانيا ، موزامبيق ، النرويج ، النمسا ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، نيوزيلندا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، هولندا ، اليابان ، اليمن ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا ، اليونان .

المعارضون : لا أحد .

المتنعون : ساحل العاج ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، الهند ، الولايات المتحدة الأمريكية .

ثالثا - توصية اللجنة الأولى

٨ - توصي اللجنة الأولى الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي :

ان الجمعية العامة ،

ان تضع في اعتبارها الحاجة الى تمديد ما تشعر به دول العالم من قلق مشروع فيما يتعلق

بضمان الأمن الدائم لشعوبها ،

.../...

- واقترنا منها بأن الأسلحة النووية تشكل أعظم خطر للجنس البشري ومقاة الحضارة ،
وان يساورها بالغ القلق ازاا التصعيد المستمر لسباق التسلح ، لاسيما سباق التسلح
النووي ، وامكانية استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ،
واقترنا منها بأن نزع السلاح النووي والتخلص الكامل من الأسلحة النووية أمران أساسيان
لازالة خطر الحرب النووية ،
وان تأخذ في اعتبارها مبدأ عدم استعمال القوة أو التهديد باستعمالها المنصوص عليه
في ميثاق الأمم المتحدة ،
وان يساورها بالغ القلق ازاا امكانية استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ،
وان تسلّم بالحاجة الى حماية استقلال الدول غير الحائزة للأسلحة النووية وسلامتها الاقليمية
وسيادتها من استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ، بما في ذلك استعمال الأسلحة النووية
أو التهديد باستعمالها ،
وان ترى أنه لا بد للمجتمع الدولي ، ريثما يتحقق نزع السلاح النووي على أساس عالمي ، من
أن يضع تدابير فعالة لضمان أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استعمال الأسلحة النووية
أو التهديد باستعمالها من أي جهة ،
وان تسلّم بأن التدابير الفعالة لاعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات ضد
استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها يمكن أن تشكل مساهمة ايجابية في منع انتشار
الأسلحة النووية ،
وان تشير الى قرارها ٣٢٦١ زاي (د - ٢٩) المؤرخ في ٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤ ،
وان تشير كذلك الى قرارها ١٨٩/٣١ جيم المؤرخ في ٢١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦ ،
وان تضع في اعتبارها الفقرة ٥٩ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية
العامة (٣) التي حثت فيها الدول الحائزة للأسلحة النووية على أن تعقد من الاتفاقات الفعالة
المناسبة ما يطمئن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الى عدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد
باستعمالها ضدها ،
ورغبة منها في تشجيع تنفيذ الأحكام ذات الصلة من الوثيقة الختامية ،
وان تشير الى قراراتها ٧٢/٣٣ المؤرخ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٨ ، و ٨٥/٣٤
المؤرخ في ١١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ ، و ١٥٥/٣٥ المؤرخ في ١٢ كانون الأول /
ديسمبر ١٩٨٠ ،

وان تشير كذلك الى الفقرة ١٢ من مرفق قرارها ٤٦/٣٥ المؤرخ في ٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠ ، المتضمن اعلان عقد الثمانينات العقد الثاني لنزع السلاح التي تنص ، في جملة أمور ، على أنه ينبغي ، من ثم ، أن تبذل لجنة نزع السلاح كل جهد كي تعجل بالمفاوضات بغية التوصل الى اتفاق ، وكي تقدم نصوصا متفقا عليها حيثما أمكن ذلك قبل انعقاد الدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح بشأن ترتيبات دولية فعالة تؤمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها ،

وان ترحب بالمفاوضات المتعمقة المضطلع بها في لجنة نزع السلاح وفريقها العامل المخصص بغية التوصل الى اتفاق بشأن هذا البند ،

وان تلاحظ المقترحات المقدمة تحت ذلك البند في لجنة نزع السلاح ، بما في ذلك مشاريع اتفاقية دولية ،

وان تحيط علما بقرار المؤتمر السادس لرؤساء دول وأحكومات بلدان عدم الانحياز المعقود في هافانا في الفترة من ٣ الى ٩ أيلول / سبتمبر ١٩٧٩ ، وكذلك التوصيات المتعلقة بالموضوع الصادرة عن المؤتمرين الحادي عشر والثاني عشر لوزراء خارجية المؤتمر الاسلامي ، المعقود بين في اسلام آباد ، في الفترة من ١٧ الى ٢٢ أيار / مايو ١٩٨٠ ، وفي بغداد ، في الفترة من ١ الى ٥ حزيران / يونيو ١٩٨١ ، على التوالي ، التي تدعو لجنة نزع السلاح الى صياغة وعقد اتفاق على أساس دولي لاعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ،

وان تلاحظ كذلك التأييد المعرب عنه في لجنة نزع السلاح وفي الجمعية العامة لوضع اتفاقية دولية لاعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ، فضلا عما أشير اليه من صعوبات كامنة في وضع نهج مشترك يقبل به الجميع ،

١ - تؤكد من جديد الحاجة الماسة للتوصل الى اتفاق بشأن ترتيبات دولية فعالة لاعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ؛

٢ - تلاحظ مع الارتياح عدم وجود اعتراض ، من حيث الجهد ، في لجنة نزع السلاح على فكرة وضع اتفاقية دولية لاعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ، بالرغم من الاشارة أيضا الى الصعوبات المتعلقة بوضع نهج مشترك يقبل به الجميع ؛

٣ - تناشد جميع الدول ، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية ، أن تبدي الارادة السياسية اللازمة للتوصل الى اتفاق بشأن نهج مشترك وبخاصة بشأن صيغة مشتركة يمكن ادراجها في صك دولي ذي طابع ملزم قانونا ؛

٤ - توصي بتكريس المزيد من الجهود المكثفة للسعي الى ايجاد مثل هذا " النهج المشترك " أو هذه " الصيغة المشتركة " و اجراء المزيد من الدراسة لمختلف النهج البديلة بما في ذلك ، على وجه الخصوص ، النهج التي جرى النظر فيها أثناء دورة لجنة نزع السلاح المعقودة في عام ١٩٨١ ، من أجل التغلب على الصعوبات ؛

٥ - توصي بأن تواصل لجنة نزع السلاح المفاوضات بنشاط بقصد التوصل الى اتفاق مبكر ووضع ترتيبات دولية فعالة لاعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ، مع أخذ التأييد الواسع النطاق لعقد اتفاقية دولية في الحسبان وإيلاء اعتبار لأية مقترحات أخرى ترمي الى تحقيق الغاية نفسها ؛

٦ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السابعة والثلاثين البند المعنون " الاتفاق على ترتيبات دولية فعالة لاعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها " .
